

٦٦ ٢١٦ ٥٧

المذكورة الفقهية في الأحكام الشرعية

لمؤلفها

الشيخ يوسف بن عيسى القناعي

مطبعة حكومة الكويت

وزارة التربية
المكتبة العامة

تاريخ الورد: ٦٧/١٢/١٤
جهة الورد: **مركز المؤلفات**
رقم التسجيل: ٦٧/١٤٥٧
رقم التصنيف:

١٨٨٨١

المجلس الوطني للثقافة والفنون
المكتبة المركزية للدولة

تاريخ الورد: ٦٧/١٢/١٤
جهة الورد:
رقم التسجيل: ٦٧٠٥
رقم التصنيف: ٢٥١٠٢٢

عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احمدك يا رب العالمين واياك اعبد وبك استعين واصلي
واسلم على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فهذه
نبذة يسيرة في علم الفقه اقتصرت فيها على ما لا بد منه للعمل
واعرضت عن بعض الابواب والمسائل التي لا يعمل بها او لا تقع
في هذا الزمن وبذلت جهدي في تسهيل العبارة واختيار الكلمات
المألوفة ليفهمها القارئ بلا معلم وكثيرا ما اظهرت في محل الاضمار
لهذا الغرض وارجوا ان تكون فاتحة لهذا العلم الذي اخذ بالافول
بعدهما كان قانون العمل في ممالك الاسلام واعتمدت فيها على
مذهب امامنا الشافعي في اغلب الاحكام واتبعت في بعضها بقية
المذاهب اما لصحة الدليل او للتيسير على العباد عملا بقوله تعالى
يريد الله بكم اليسر ولقوله صلى الله عليه وسلم ان الدين يسر
وسميتها (المذكرة الفقهية في الاحكام الشرعية) وبالختام
ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين •

فهرس كتاب الطهارة

الماء الذي تصح به الطهارة هو الماء المطلق اي الذي لم يخالطة شيء والطهارة هي الوضوء وغسل الجنابة وازالة النجاسة واذا وقع بالماء شيء نجس وتغير لون الماء او طعمه او ريحه فهو نجس لا تصح به الطهارة ولا يجوز استعماله سواء كان التغير كثيراً او قليلاً

واذا وقع بالماء شيء طاهر كالشاي والزعفران وتغير الماء به تغيراً كثيراً فالماء شيء طاهر كالشاي والزعفران وتغير الماء به ولا يزيل النجاسة بل يستعمل للطبخ والشرب وما اشبه ذلك

النجاسة

هي البول والغائط ولحم الخنزير ولعاب الكلب والمذي والودي والدم المسفوح وكل مسكر مائع وروث الحيوان الذي لا يؤكل لحمه وبوله وكل ميت نجس الا الآدمي والسمك والجراد .

المعفو عنه من النجاسات

يعفى عن القليل من الدم والقيح وعن ميتة لا يسيل دمه
كالحشرات وعن طين الشوارع النجس وعن دم البراغيث والقمل
والبعوض وما اشبه ذلك

الطهارة من النجاسة

يجب غسل ما تنجس حتى لا يبقى للنجاسة اثر من طعم او
لون او رائحة ولا يضر بقاء لون النجاسة ان عسر زواله وكذا
لا يضر بقاء الرائحة اذا عسر زوالها

اما اذا بقيت الرائحة واللون معا فان ذلك يضر ويغسل
الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات احداهن بالتراب ويكفي رش
الماء على بول الطفل الذي لم يأكل الطعام

الاستنجاء

هو تنظيف المحل من البول والغائط والافضل ان يستنجي
بالحجر ثم يتبعه الماء ويكفي الماء وحده او ثلاثة احجار او ما يقوم
مقام الحجر من كل جامد طاهر قالع للنجاسة ويعفى عما بقى من
الاثر بعد التنظيف

فروض الوضوء

النية ومحلها القلب وغسل الوجه وغسل اليدين مع المرفقين
ومسح بعض الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين والترتيب

سنن الوضوء

التسمية وغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق ومسح
جميع الرأس ومسح الاذنين وتخليل اللحية الكثة وتخليل اصابع
اليدين والرجلين والتثليث في غير الرأس والموالة

نواقض الوضوء

ما خرج من السيلين والنوم اذا كان النائم غير ممكن مقعدته
وزوال العقل ومس فرج الآدمي بباطن الكف ولمس المرأة الأجنبية
بشهوة

موجبات الغسل

دخول الحشفة في القبل أو الدبر وخروج المني باحتلام
وغيره وباقطاع دم الحيض والنفاس والولادة والموت

فروض الغسل

النية وتعميم الماء على جميع البدن ويسن ذلك والوضوء
قبل الغسل

الاغسال السنوية

غسل الجمعة والعيدین ولمن غسل ميتا ولا احترام والدخول مكة .

شروط التيمم

فقد الماء أو خوف ضرر من استعماله ودخول وقت الصلاة

فروض التيمم

النية ومسح الوجه واليدين بصعيد طاهر

سنن التيمم

التسمية وتخفيف الغبار والموالة

مبطلات التيمم

ما يبطل الوضوء ووجود الماء لفاقده قبل ان يصلي

الخف

يجوز المسح عليه بدل غسل الرجل اذا لبسه بعد الوضوء أو بعد الغسل ولا بد أن يكون الخف ساترا لمحل غسل الفرض من القدمين وأن يكون قويا ليس فيه شق ولا خرق ويمسح المقيم

يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام مع لياليها والفرض مسحة باعلى القدم ويشن مسح اسفله

الحيض

لم يرد دليل قاطع في مقدار اكثر الحيض واقله وغالبه والذي عند الشافعية اقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستة أو سبعة واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما والغالب من اثنين وعشرين الى ثلاثة وعشرين يوما ويحرم على الحائض الصلاة والصوم ومس المصحف وحمله وعليها قضاء الصوم اذا طهرت

اوقات الصلاة

الصبح أول وقتها طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس الظهر أول وقتها زوال الشمس وآخره أن يصير ظل كل شيء مثله غير ظل الزوال

العصر أول وقتها الزيادة على ظل المثل وآخره غروب الشمس • المغرب أول وقتها غروب الشمس وآخره غيوب الشفق الاحمر • العشاء أو وقتها غياب الشفق الاحمر وآخره طلوع الفجر الصادق •

الاذان والاقامة

هما سنتان لكل فريضة بعد دخول الوقت ولا بد أن يكون المؤذن مئزاً مسلماً ويكره التطيط والتغني

اركان الصلاة

النية ومحلها القلب وتكبيرة الاحرام والقيام للقادر بالفرض وقراءة الفاتحة بكل ركعة والركوع مع الطمأنينة والاعتدال من الركوع مع الطمأنينة والسجود مع الطمأنينة والجلوس بين السجدين مع الطمأنينة والتشهد الاخير والصلاة على النبي في التشهد الاخير والتسليمة الاولى

شروط الصلاة

طهارة البدن والثوب والمكان ودخول وقت الصلاة واستقبال القبلة وستر العورة وهي للرجل من السرة الى الركبة وللحرة جميع البدن الا الوجه والكف والمملوكة كالرجل في العورة •

ابعاض الصلاة

التشهد الاول والصلاة على النبي فيه والقنوت في الصبح والصلاة على الآل في التشهد الاخير

سنتن الصلاة

دعاء الاستفتاح والتكبير في جميع الانتقالات والتسميع عند الرفع من الركوع والتسبيح في الركوع والسجود والتسليمة الثانية •

((السواك))

هو مستحب لنظافة الاسنان وازالة الرائحة من الفم ويكفي كل شيء خشن ولكن الاراك افضل ويتأكد استعماله عند القيام من النوم وعند تغير الفم

مبطلات الصلاة

خروج شيء من القبل والذبر ومكث النجاسة والكلام العمد وكثرة الافعال المتوالية وترك ركن من اركانها أو شرط من شروطها

السنتن التابعة للفرائض

ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد الغشاء

السنن المستقلة

صلاة العيدين والخسوف والكسوف والاستسقاء والوتر
وصلاة الضحى وصلاة الليل والاستخارة

صلاة الجماعة

هي فرض كفاية على الرجال الاحرار الا في الجمعة فانها
فرض عين وتعتقد بامام ومأموم وتصح خلف المفضل والاولى
أن يكون الامام من الخيار وعلى المأموم متابعة الامام الا اذا اتى
بمطل للصلاة ولا يؤم الرجل قوما هم له كارهون وتدرك فضيلة
الجماعة بادراك تكبيرة الاحرام قبل سلام الامام

اعذار الجماعة

الوحل والمطر والمرض والتمريض وشدة البرد. وأكل ذي
رائحة كريهة والاحصار بالبول والغائط والخوف

سجود السهو

هو سجدتان قبل السلام ويسن لزيادة ركعة سهوا ولزيادة
ركوع أو سجود ولترك التشهد الاول والقنوت ويسن للشك
في عدد ما اتى به من الركعات ومثال ذلك أن يشك هل هو في

الركعة الاولى او في الثانية وهل هو في الثانية او الثالثة او هل
هو في الثالثة او في الرابعة فعليه ان يأخذ بالاقل ويكمل عليه
صلاته ويسجد للسهو

القضاء والاعادة

من فاته فرض ناسيا يقضيه اذا ذكره ومن ترك فرضا عمدا
يجب عليه القضاء حالا وكل صلاة لم تكن في وقتها فهي قضاء ومن
تبين له بعد زمن طويل ان صلاته ناقصة او صلاها على غير وضوء
او بخل نجس اعادها

صلاة الجمعة

هي واجبة على الاحرار المكلفين المقيمين ويدخل وقتها
بدخول وقت الظهر فان خرج وقت الظهر صليت ظهرا ويخطب
قبلها خطبتين وعلى من حضرها ان لا يتخطى رقاب الناس وعليه
الانصات وقت الخطبة ويسن الغسل والتبكير والتجمل والتطيب
ومن ادرك ركعة فقد ادركها

صلاة المسافر

يجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية فيصلحها ركعتين وله
ان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء باي وقت اراد ومتى

نوى اقامة اربعة ايام فاكثر فليس له ان يقصر واذا اقام ببطل
مترقبا حاجته فله القصر الى ثمانية عشر يوما ومسافة القصر ثمانية
واربعون ميلا ومنهم من جعلها ثلاث فراسخ ولكل وجهة من
حيث الدليل

المريض والجنائزة

تسن عيادة المريض وتلقين المحتضر الشهادتين وتغميض عينه
اذا مات وقراءة ياسين والمبادرة بوفاء دينه ويجب غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه

كيفية الصلاة على الميت

يصلى عليه اربع تكبيرات يقرأ في الاولى الفاتحة ويصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو للميت بعد
الثالثة ويسلم بعد الرابعة وشهيد معركة الكفار لا يغسل ولا يصلي
عليه والسقط كالكبير ان ظهرت عليه امارات الحياة وان لم تظهر
يغسل ويكفن ويدفن وان سقط قبل مرور اربعة اشهر يدفن
فقط

كتاب الزكاة

تحب في الابل واليقر والغنم والنقدين وعروض التجارة
والزروع والثمار

نصاب الابل

أوله خمسة وفيها شاة ثم في كل خمس شاة الى خمسة
وعشرين وفيها بنت مخاض لها سنة وفي ست وثلاثين بنت لبون
لها سنتان وفي ست واربعين حقة لها ثلاث سنين وفي احدى وستين
جدعة لها اربع سنين وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى
وتسعين حقتان وفي مائة واجدى وعشرين ثلاث بنات لبون ومتى
زاد العدد على هذا يكون في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة

نصاب الغنم

أوله اربعين وفيها شاة وفي مائة واحدى وعشرين شاتان وفي
مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي اربعمائة اربع شياه وما زاد على
ذلك ففي كل مائة شاة

نصاب البقر

أوله ثلاثون وفيها تبيع ثور له سنة وفي أربعين مسنة بقرة لها حولان وفي ستين تبيعان وما زاد على ذلك ففي كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع

نصاب النقدين أي الذهب والفضة

نصاب الذهب عشرون ديناراً وهي تقريباً اثني عشر ليرة عثمانية وثلاثة أرباعها ونصاب الفضة مائتا درهم وهي تقريباً ثمانية وعشرون ريالاً وستة وخمسون ربية وفيها ربع العشر أي بالمائة اثنين ونصف

زكاة التجارة

تشن أموال التجارة آخر الحول بقيمتها بنقد البلد وتخرج زكاتها نقداً

نصاب النبات والثمار أي الحبوب والتمر والزبيب

هو خمسة أوسق وهي تقريباً عشرة أمانان بصرية وفيها العشر إن سقيت بالمطر والانهر والعيون وإن سقيت بالنواضح ففيها نصف العشر

زكاة الفطر

تجب بغروب شمس ليلة العيد على كل فرد موجود مالك قوت يوم العيد وليلته وهي صاع من قوت البلد المعتاد وزكاة الرقيق على سيده والصبي على وليه الذي تلزمه نفقته

مصرف الزكاة كما قال تعالى

إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فالفقير من لا مال له ولا كسب بسد حاجته والمساكين من له مال أو كسب لكن لا يسد حاجته والعامل هو الذي يرسله الإمام لجمع مال الزكاة والمؤلفة قلوبهم من أسلم إسلاماً ضعيفاً وفي الرقاب هم الأرقاء الذين يشترون أنفسهم من مالكم وفي سبيل الله هو الجهاد لأعلاء كلمة الدين ومن أهل العلم من عظم سبيل الله وجعله في كل الأعمال الخيرية كبناء المساجد والمدارس والملاجيء للمرضاء وإعانة المنكوبين وتعليم الأيتام وتعهدهم الأرامل والعميان وما أشبه ذلك وابن السبيل هو الغريب الذي لم يكن لديه مال أو له مال ولكنه لا يصل إليه لبعده الدار عنه

الصَّيَام

يجب على كل مكلف مطيق برؤية عدل الهلال رمضان أو
ياكمال شعبان وإذا رآه أهل بلد لزم باقي البلاد التي بقربها ولا بد
من نية الصوم قبل طلوع الفجر ويجوز للمسافر والمريض الإفطار
وعليهما القضاء والعاجز عن الصيام لكبر أو مرض لا يرجى له
شفاء يفطر ويكفر عن كل يوم مداً

الَّذِي يُبْطِلُ الصَّيَامَ

الجماع ووصول شيء إلى الجوف عمداً من ماء أو زاد
والانزال بالملاعبة وتعمد القيء

الحج

يؤدي بثلاثة أنواع أفراد وتمتع وقرآن فالأفراد الأحرام
بالحج ومتى فرغ منه أحرم بالعمرة والتمتع بالأحرام بالعمرة في
أشهر الحج والقرآن الأحرام بالحج والعمرة معاً وعلى المتمتع
والقارن ذبح شاة مجزئة بالأضحية يتصدق بلحمها على فقراء
الحرم فإن فقدت أو عجز عن قيمتها صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع لأهله ولم تذكر بقية الذماء الواجبة بالحج لظول الكلام
عليها

أركان الحج

النية عند الأحرام والوقوف بعرفة والطواف بالبيت سبعا
والسعي بين الصفا والمروة سبعا والحلق

واجبات الحج

الأحرام من الميقات ورمي الجمار والمبيت في مزدلفة والمبيت
في منى أيام التشريق وطواف الوداع

سنن الحج

التلبية وطواف القدوم والجمع بين الليل والنهار في عرفة
والغسل عند لبس الأحرام

أركان العمرة

الأحرام والطواف والسعي والحلق

محرمات الإحرام

الجماع والتقيل والاستمناء والطيب وعقد النكاح ومباشرة
المرأة بشهوة ولبس المخيط وقتل الصيد

كتاب البيوع بيع الجائر

هو أن يكون متعاطيه رشيدا عاقلا مختارا غير محجور عليه
وان يكون المبيع طاهرا ينتفع به مرئيا أو موصوفا بصفة تضبطه
وان يكون البائع قادرا على تسليم المبتاع للمشتري

البيع المحرم

هو بيع السلعة قبل قبضها وبيع المجهول وبيع الثمار قبل
يدو صلاحها وبيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان خارج البلد
والزيادة على الثمن ليغر غيره والزيادة في السلعة بعد الاتفاق
بالثمن بين المتبايعين والكذب في البيع والغش في السلعة وبيع كل
شيء يحصل منه فسادا أو ضرر أو ظلم كبيع الجارية للزنا والتمر
للخمر والسلاح للقتال بين المسلمين

بيع الربا

يجري في الذهب والفضة والمطعومات فاذا بعث ذهبا بذهب
أو فضة بفضة أو برا ببر فلا بد من المماثلة في الكل والقبض حالا

وان بعث فضة بذهب أو برا بشعير أو تمر فلا بد من القبض حالا
ولا تلزم المماثلة واذا بعث بغير هذه الاجناس كقهوة بفضة أو
ذهب أو سكر بيز فبع كيف شئت فليس في ذلك ربا

بيع السلم

هو بيع شيء مؤجل موصوف بصفة تضبطه مثل بيع مائة
كيس قهوة نيبارية طيبة في مئة ادفعها لك في شهر كذا ولا بد من
قبض الثمن في مجلس البيع واذا كانت السلعة لا تنضبط بالصفة
فلا يجوز بيعها سلما كدهن الورد والعود وما اشبه ذلك •

خيار المجلس والشرط

اذا كان المشتري والبائع في مجلس البيع فلكل منهما امضاء
البيع وفسخه واذا تفرقا انقطع خيار المجلس واما خيار الشرط
فلا بد فيه من الشرط ونهاية مدته ثلاثة ايام او اقل ويجوز ان يكون
الخيار للبائع او المشتري فقط ويجوز ان يكون للاثنتين والسلعة
في مدة الخيار ملك لمن له الخيار فان تلفت فهي من ضمانه •

الصلح

هو جائز بين الخصمين وهو (١) صلح المسلمين مع الدول الأجنبية (٢) الصلح بين الزوجين (٣) الصلح بين طائفتين من المسلمين اقتتلوا (٤) الصلح بين المتغاضبين (٥) الصلح لقطع الخصومة اذا وقعت في الاملاك والحقوق وهو المراد فيجوز الصلح عن العين المتنازع فيها باسقاط بعضها او دفع البدل من غيرها مثال ذلك اسقاط بعض الدين المتنازع فيه ودفع الباقي او اعطاء بدله داراً او دابة او عملاً يعمل به المصالح كزرع ارض او بناء بيت له ومثال الصلح عن الحقوق كدفع الدية لاولياء القتيل عن القتل •

الحوالة جائزة

وفي الحديث من احيل على ملي فليحتل واذا امتنع المحول عليه من الدفع او افلس فليس لصاحب الحوالة الرجوع على الذي حوله واما الحوالة التي عليها العمل الآن فتسمى سفتجه وهي ان تدفع لشخص دراهم ببلد ويحيلك بمقابل ذلك ببلدة اخرى ومتى لم تسد فلك الرجوع على الذي احوالك •

الوصية

هي تبرع مضاف لما بعد الموت اي اعطاء شيء معلق بعد موت المعطي ويشترط ان لا تكون في معصية ولا بالزايد عن ثلث ما له الا برضاء الورثة فان كانت الوصية لو ارث فهي موقوفة على رضى الورثة سواء كانت بالزيادة عن ثلث ما له او دونه واذا كانت لغير وارث تنفذ من الثلث وان زادت على الثلث فالزائد يرد الا ان رضى الورثة •

الاجارة

هي اكتراء عامل او محل ولا بد ان يكون العمل معلوما والمدة معلومة والاجرة معلومة فان جهل من ذلك شيء فهي باطلة •

العارية

هي اباحة شيء ينتفع به مع بقاء عينه وللمستعير ان ينتفع بالعارية ومتى تلفت فعليه ضمانها وان تلفت في شيء مأذون له في عمله لم يضمن •

الوديعة

هي تأمين شيء عند شخص للحفظ فان تلفت لم يضمن الا ان قصر في حفظها كأن وضعها في غير حرز مثلها او اودعها عند شخص بلا اذن من المالك او ترك الضرر وهو قادر على ازالته والأمين مصدق في دعوى الرد والتلف *

القراض أو المضاربة

هو دفع مال للتجار ويكون الربح بين المالك والعامل على حسب الشرط الجاري بينهما فان لم يبين ذلك فالعادة الجارية في هذا القطر هي ثلث الربح للعامل والعامل أمين مصدق في دعوى الرد والتلف والربح والخسران وفي مقدار رأس المال ومصدق في قوله انه اشترى السلعة لنفسه او للقراض *

الوكالة

هي تفويض حر مكلف الى حر مكلف آخر ليعمل له ويصح التوكيل بكل ما تحت تصرف الشخص ولا تجوز الوكالة في المحرمات كالتوكيل في بيع الخمر ولا في العبادة كالصلاة وتصح في دفع الزكاة والاضحية وليس للتوكيل ان يفرط في مال موكله

وعليه ان يعمل ما يعمله الانسان لنفسه من الاحتياط والوكيل أمين لا يضمن ما تلف في يده بد تعد ويصدق في دعوى التلف والرد ولا يشتري لنفسه *

الشركة أقسام

- (١) شركة الارث فالورثة شركاء في مال الميت الى ان يقسم *
- (٢) شركة الشراء كشركة اثنين فاكتر في سلعة فهم فيها شركاء *
- (٣) شركة الابدان كشركة الحمالين واهل الصناعات فهم فيها يكسبون شركاء *
- (٤) شركة الوجوه كأن يشترك وجهان في شراء سلعة والقيمة مؤجلة *
- (٥) شركة التفويض اي شركة العموم من كل كسب سواء كان بالبدن او التجارة او الصناعة *
- (٦) شركة العنان وهي عقد شراكة في مالين متماثلين ويكون الربح والخسران بين الشريكين على نسبة المالين فالشافعية لا

يجوزون الا شركة العنان وغيرهم يجيز جميع الشركة ودين الله
يسر ولا يجوز للشريك ان يبيع بشئ مع علمه انه يدرك اكثر منه
ولا يبيع الا بنقد البلد ولا يتصرف بعين فاحش فان فعل شيئاً
من ذلك بلا اذن شركه صح البيع في نصيبه فقط وان سافر بالمال
او سلبه لمن يعمل به بلا اذن الشريك ضمن ذلك والشريك امين
مصدق بالريح والخسران والتلف وفي دعوى الرد يبينه ويصدق
بقوله اشترت لي او للشركة *

الهبة

هي اعطاء شيء بلا عوض يقابله كالهديّة ولا بد فيها من
القبض وليس للواهب الرجوع في هبته الا اذا كانت من والد
لولده فللوالد ان يرجع ان كانت الهبة باقية في ملك الولد اما اذا
تصرف الولد فيها ببيع او غيره فليس للوالد الرجوع *

الضمان

هو التعهد بحضور من عليه الحق او الالتزام بدفع الحق
الذي عليه ويسمى الاول ضمان الابدان والثاني ضمان الاموال

وعلى الضامن احضار الشخص الذي عليه الحق فان لم يحضره
غرم الحق الذي عليه اما عند الشافعية فلا يغرم ضامن البدن
وان شرط انه يغرم فالضمان باطل واما ضمان الاموال فالضامن
يغرم بالاتفاق *

الرهن

هو وثيقة بيد صاحب الدين يستوفي حقه منها عند تعذر
الوفاء وهو امانة بيد المرتهن فلا يلزمه ضمانه ان تلف ولا يسقط
شيء من حقه بتلفه الا اذا تسبب المرتهن للتلف او قصر بحفظ
الرهن واذا كان المرهون ذا روح فمنافعه للمرتهن وعليه ثقته
وعند الشافعية منافعه للراهن وعليه ثقته والاول هو الراجح
المعقول *

الاقرار

هو الاعتراف ولا يصح من صبي ولا مجنون ولا من مقلس
بالمال بعد الحبر عليه ولا من مجبور عليه لسفه ويقبل اقرار
المفلس والسفيه بالطلاق والقصاص وبكل شيء له علاقة بالمال *

الشفعة

هي تملك يقدم فيه الشفيع على غيره وتثبت بكل شيء مشترك ولو منقولاً وإذا كان الشركاء جماعة اخذ كل واحد بقدر حصته وأما شفعة الجوار فالعمل بها على مذهب الإمام أبي حنيفة في جميع الممالك الإسلامية ولها أصل من السنة والحق أجراؤها رقماً بالجار •

الفصب

هو أخذ حق الغير ظلماً وردّه واجب ولا يحل الانتفاع به وإذا تلف المغصوب فعلى الغاصب مثله أو قيمته وإذا زرع في أرض مغصوبة أو بني فيها فعلى الغاصب قلع ذلك الزرع والبناء •

اللقطة

هي ما وجد من شيء ضائع فالحيوان الذي يحمي نفسه كالفرس والبعير والحمام والغزال لا يجوز أخذه إلا لحفظه لصاحبه وأما الذي لا يحمي نفسه كالشاة فلك أخذه وعليك التعريف به وإذا لم يظهر له مالك تملك بنية الإداء لصاحبه متى ظهر وأما الجمادات كالذهب والفضة وما أشبهها فلك أخذها

مع التعريف عليها سنة إن كانت ثمينّة وأما التافه فتعرف عليه مدة يعلم فيها أعراض مالكة عنه فإن لم يظهر مالك اللقطة تملكها بنية الإداء كما تقدم

الحجر

هو المنع من التصرف ويحجر على المفلس بالتصرف بالمال وعلى السفیه بعد الاختبار وعلى المجنون والصغير فلا يصح تصرف المجنون والصغير في بيع ولا هبة ولا غير ذلك من جميع التصرفات ويحجر على المريض في الزيادة على الثلث إلى أن يشفى

التفليس

هو الحجر على من عليه دين ليس مؤجلاً ولا عنده ما يفي بذلك فيحجر عليه بطلبه أو طلب الغرماء ويؤخذ جميع ما عنده من المال إلا الضروري من مسكن وملبس ومأكل وكل من وجد ماله فهو أحق به من بقية الغرماء ويقدم من بيده رهن على غيره وإذا تحقق إفلاس الرجل فلا يجوز حبسه وإن تبين له مال هو مخفيه حبس وعزر حتى يظهره •

الوقف

هو حبس مال يمكن الانتفاع به ولا بد أن يكون الموقوف مطلق التصرف وأن يكون الموقف عليه موجوداً عند الوقف ويصح الوقف على جهة معلومة كالفقراء وأبناء السبيل ومن وقف شيئاً مضراً بورثته فوقه باطل كالوقف على الذكور دون الإناث ومثله كل وقف يقصد منه حرمان صاحب الحق لأنه قطع ما أمر الله به أن يوصل *

أحياء الموات والاقطاع

الأحياء هو السبق لأرض موات ولم تملك والاقطاع هو إعطاء الإمام لأحد من المسلمين أرضاً ينتفع بها ومن سبق لأحياء أرض ميتة فهي له ولا يجوز الاختصاص بالمعادن الظاهرة كالنفط والملح والنورة بل هي مشتركة بين المسلمين وكذا الماء الجاري والحطب والعشب هو أيضاً مشترك وليس لأحد أن يدعي الاختصاص بشيء من ذلك وإذا كانت المعادن الظاهرة لا تكفي للجميع أعطي كل شخص بقدر حاجته ويقدم الأسبق فمن يليه وأما المعدن الباطن أي المحتاج للعلاج بالعمل

كالحديد والنحاس فللإمام إعطاؤه لمن يريد العمل ويعطي كل شخص على قدر ما يستطيع القيام به *

كتاب الفرائض

يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة فيقدم منها الأول فالأول *

(١) الخلق المتعلق بغني التركة كالزهن والزكاة *

(٢) تجهيز الميت بالمعروف *

(٣) وفاء الدين أن كان عليه دين *

(٤) تنفيذ وصيته بالثلث فما ذوته أن كانت لغير وارث *

(٥) الباقي من بعد الثلث يقسم على الورثة *

الوارثون من الرجال

(١) الابن (٢) ابن الابن وإن نزل (٣) الأب (٤) الجد وإن علا (٥) الأخ الشقيق (٦) الأخ لأب (٧) الأخ لأم (٨) ابن الأخ الشقيق (٩) ابن الأخ لأب (١٠) العم الشقيق (١١) العم لأب (١٢) ابن العم الشقيق (١٣) ابن العم لأب (١٤) الزوج (١٥) المعتق *

الوارثات من النساء

- (١) البنت (٢) بنت الابن وان نزلت (٣) الام (٤) الجدة
لام او لاب (٥) الاخت الشقيقة (٦) الاخت لاب (٧) الاخت
لام (٨) الزوجة (٩) المعتقة •

الفروض المقدرة ستة

وهي النصف والربع والثلثان والثلث والسدس •

فالتدين فرضهم النصف خمسة

- (١) البنت اذا انفردت عن اخ او اخت •
(٢) بنت الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا بنت ولا ولد
ابن ولا بنت ابن في درجتها •
(٣) الاخت الشقيقة اذا لم يكن للميت ولد ولا بنت ولا
اب ولا ابن وليس معها اخ شقيق او شقيقة •
(٤) الاخت لاب اذا لم يكن للميت من تقدم مع الشقيقة
وليس له اخت شقيقة ولا لها اخ او اخت في درجتها •
(٥) الزوج اذا لم يكن للزوجة فرع وارث •

(فرض الربع)

- (١) الزوج اذا كان للزوجة فرع وارث •
(٢) الزوجة اذا لم يكن للزوج فرع وارث •
فرض الثمن

للزوجة او الزوجات اذا كان للميت فرع وارث

(فرض الثلثين)

- (١) البنتان فاكتر اذا لم يكن معهن اخ عاصب
(٢) بنات الابن اذا لم يكن معهن احد من بنات الصلب
وليس لهن اخ عاصب ولا ابن عم في درجتهم •
(٣) الشقيقتان فاكتر اذا لم يكن للميت اولاد ولا بنات
ولا ولد ابن وان سفل وان لا يكون معهن اخ شقيق •
(٤) الاختان لاب فاكتر اذا لم يكن للميت ولد صلب من
ذكر انثى ولا ولد ابن وان سفل وليس معهن احد من الاشقاء ولا
اخ معصب •

(فرض الثلث)

- (١) الام اذا لم يكن للميت فرع وارث ولا له اخوة
او اخوات •

(٢) الاخوة لام اذا لم يكن للبيت اب ولا جد ولا فرع

وارث •

والذين يأخذون السدس سبعة

(١) الاب اذا كان للبيت فرع وارث •

(٢) الجد اذا كان للبيت فرع وارث وليس له اب •

(٣) الام اذا كان للبيت فرع وارث او عدد من اخوة •

(٤) الجدة اذا لم يكن للبيت ام ولا جدة اقرب منها •

(٥) بنت الابن فاكثر مع وجود بنت الصلب •

(٦) الاخت لاب فاكثر مع وجود الشقيقة •

(٧) الاخ لام اذا لم يكن للبيت اب ولا جد ولا فرع وارث •

العاصب

هو الذي يحوز جميع التركة اذا انفرد ويأخذ الباقي بعد اهل الفروض ومتى استغرقت الفروض جميع التركة فليس له شيء. وجميع الذكور المتقدم ذكرهم عصبة الا الزوج والاخ لام والبنات اذا كن مع البنين عصبة والاخوات اذا كن مع

البنات عصبة وجهات العصوبة سبعة يقدم الأول فالأول على الترتيب وهم (١) الاولاد (٢) الاب (٣) الجد والأخوة (٤) بنو الأخوة (٥) الاعمام (٦) بنو الاعمام (٧) صاحب الولاء أي المعتق فصاحب الجهة المقدمة يحجب من بعده فان صاروا في درجة واحدة قدم الاقوى كالاخ الشقيق مع الاخ لاب وكالعم الشقيق مع العم لاب •

الحجب

هو حرمان الوارث بوارث اقرب منه فالاب والابن والزوج لا يحجبهم احد قط •

وابن الابن : يحجبه الابن أو ابن ابن اقرب منه •

والجد : يحجبه الاب أو احد اقرب منه •

الاخ الشقيق : يحجبه الاب والابن وابن الابن وان نزل

الاخ لاب : يحجبه من يحجب الاخ الشقيق ويزداد بالاخ الشقيق •

الاخ لام : يحجبه الاب والابن وابن الابن وان نزل والجد

والبنت وبنت الابن •

ابن الاخ الشقيق : يحجبه الاب والابن وابن الابن وان
نزل والاخ الشقيق والاخ لاب والجد *

ابن الاخ لاب : يحجبه من يحجب ابن الاخ الشقيق ويزداد
بابن الاخ الشقيق *

العم الشقيق : يحجبه من تقدم ويزاد بابن الاخ لاب *
العم لاب : يحجبه من تقدم بالعم الشقيق ويزداد بالعم
الشقيق *

ابن العم الشقيق : يحجبه من تقدم بالعم لاب ويزاد بالعم
لاب *

ابن العم لاب : يحجبه من تقدم بابن العم الشقيق ويزاد بابن
العم الشقيق *
المعتق : يحجبه جميع من تقدم وهم عصبة النسب *

حجب الاناث

فالام والبنت والزوجة لا يحجبهن احد قط *
وبنت الابن فاكثر : يحجبها الابن او بنتان فاكثر اذا لم
تعصب بذكر في درجتها *

الجدة لام او لاب : تحجبها الام *
الجدة لاب : يحجبها الاب *

الجدة القربى من جهة الام : تحجب البعدى من جهة الاب
ولا عكس

والاخت الشقيقة اولاب : يحجبها من يحجب اخاها كما تقدم
والاخوات لاب : يحجبهن شقيقتان فاكثر او شقيقة مع
بنت او بنت ابن

والمعتقة مثل المعتق : يحجبها عصبة النسب

الجد والاخوة

اعلم انه ما جاء في كتاب الله ولا سنة نبية شئ يعتمد عليه
في ارث الجد مع الاخوة وانما جاء هذا الحكم عن بعض الصحابة
رضى الله عنهم اجتهادا منهم ولهذا كان بعض السلف يتوقى
الكلام في ذلك

(ولنذكر ما ذكره اهل الفرائض)

اذا اجتمع جد واخوة لابوين اولاب ولم يكن معهم ذو
فرض فللجد الحظ الاوفر من المقاسمة معهم او ثلث المال وان
كان معهم ذو فرض فللجد ان يأخذ الاكثر من سدس المال او
ثلث الباقي بعد اخذ صاحب الفرض حقه او المقاسمة مع الاخوة

كافة واحد منهم واذا كان مع الاشقاء اخوة لاب فلاشقاء يجسبون
الاخوة لاب على الجد ويسقطونهم بعد ذلك

أصول المسائل

« ١ » النصف ومخرجه من اثنين

« ٢ » الربع ومخرجه من اربعة

« ٣ » الثمن ومخرجه ثمانية

« ٤ » الثلث والثلاثان ومخرجهما من ثلاثة

« ٥ » السدس ومخرجه من ستة

« ٦ » السدس مع الربع ومخرجهما من ١٢

« ٧ » السدس مع الثمن ومخرجهما من ٢٤

والذى يعول أي يزيد من هذه الاصول ثلاثة مخرج الستة
والاثنى عشر والاربعة والعشرين *

فالسنة تعول الى سبعة كزوج واختين شقيقتين او لاب

فالسنة تعول الى ثمان كزوج واختين شقيقتين وام

فالسنة تعول الى ٩ كزوج واختين شقيقتين وام واخ لام

والاثنى عشر تعول الى ١٣ كزوجة وام واختين شقيقتين او لاب
والاثنى عشر تعول الى ١٥ كزوجة وام واختين شقيقتين او لاب
والاثنى عشر تعول الى ١٧ كزوجة وام واختين شقيقتين وأخوين لام
والاربعة والعشرون تعول عولا واحدا الى « ٢٧ » كبتين
وابوين وزوجة *

النكاح

هو واجب على القادر الذى يخشى الوقوع في الزنى

ويسن للمستطيع الذى يأمن على نفسه من الزنى

ويباح تركه مع العجز عن القيام بما لا بد منه كالعنة والعجز
عن النفقة ولا يصح النكاح الا بولي وشاهدين عند العقد والحاكم
ولي من لا ولي لها وليس للولي ان يزوج الشيب الا باذن صريح
منها وللاب والجد تزويج البكر بلا إذن ويسن استئذانها وهو
الحق الذى تطمئن اليه النفس ولا يجوز لغير الاب والجد تزويج
الصغيرة الا بعد بلوغها واستئذانها واذا امتنع الولي عن تزويج
موليته او كان مسافرا فالحاكم يزوجه ويجوز النظر الى المخطوبة

لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة انظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما والمهر واجب وتكره المغالاة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم خير الصداق أيسره ويصح ولو على شيء قليل ويكفي لعقد النكاح قول الولي زوجتك وقول الزوج قبلت ولو مرة واحدة

اللاتى يحرم نكاحهن

الام والبنت والاخت والعمة والخالة وبنت الاخ وبنت الاخت ويحرم الجمع بين الزوجة وعمتها او خالتها ويحرم بالرضاع ما حرم بالنسب ولا يجوز للحر اكثر من اربع زوجات ولا يجوز للعبد اكثر من اثنتين

الطلاق

هو فراق الزوجة بلفظ الطلاق وليس شيء من الحلال ابغض الى الله منه ولا يصح الطلاق الا من مكلف مختار اما المكره والمجنون والسكران فلا يقع طلاقهم والطلاق الموافق للسنة هو ان يكون بعد طهر الزوجة من الحيض والطلاق البدعي المخالف للسنة هو ان يطلق زوجته وهي بالحيض او النفاس او بالطهر من الحيض بعد وطئها فيه وفي وقوع الطلاق البدعي خلاف والصحيح انه يقع

واذا طلق طلقة واحدة او طلقتين فله ان يرجع الى زوجته مادامت في عدة الطلاق وله ايضا الرجوع اليها بعد انقضاء العدة بعقد جديد واذا طلقها ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره

واذا قال الزوج لزوجته انت طالق ثلاثا فالجمهور انه يقع عن ثلاث والذي اعتمده شيخ الاسلام ابن تيمية انه يحسب عن طلقة واحدة ولا يكون ثلاثا حتى يكرر القول ثلاث مرات وله بذلك سند قوى من السنة ان اردت بيانه فراجع اعلام الموقعين لابن القيم

الخلع

هو طلب الزوجة فراق زوجها بمال تدفعه اليه وهو جائز في حقها سيما اذا كرهت صحبة الزوج او لم تتمكن من القيام بحقوقه وقد اختلف العلماء في مقدار المال الذي تدفعه اليه فمنهم من اجاز الزيادة على المهر الذي دفعه لها ومنهم من حرم الزيادة وهو الحق الموافق للانصاف

الفسخ

هو فراق الزوجة لزوجها من ضرر لحقها منه كعجزه عن النفقة والمهر قبل وطئها أو لبثت غيب في الزواج كالغنة والجنون والجذام والبرص أو لغياب الزوج وليس له مال ينفق عليها منه ولا بد في الفسخ من رفع الامر الى القاضي أو المحكم ويمهل الزوج مدة تناسب الضرر الذي لحقها منه ثم يفسخ القاضي والمحكم أو هي تفسخ باذن القاضي أو المحكم

عدة الطلاق

تعد المطلق ثلاثه قروء والقرء منهم من فسر به بالطهر بين الحيضتين ومنهم من فسر به بحيضة والتي لا تحيض لصغر أو لقوات سن الحيض عدتها ثلاثة اشهر والحامل تنقضي عدتها بوضع الحمل والمطلقة قبل الوطء ليس عليها عدة

وعدة الخلع والفسخ كعدة الطلاق

ويجب للمطلقة متعة الطلاق تطيباً لخاطرهما وهي كما قال الله عز من قائل (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) فان اتفق الزوجان على شيء فحسن وان لم يتفقا قدرها القاضي ولها السكنى

- ٤٢ -

والنفقة ان كان طلاقها واحدة أو طلقين الى ان تنقضي عدتها
واذا كان طلاقها ثلاثا فليس لها نفقة ولها السكنى عند اكثر اهل العلم

عدة الوفاة

هي اربعة اشهر وعشرة ايام والحال تنقضي عدتها بوضع الحمل ولو جنينا ميتا أو مضغعة متخلقة وعليها ترك الزينة والطيب ولزوم الاقامة بالبيت ويجوز لها الخروج للاستئناس عند جيرانها وترجع الى بيتها ليلا وابتداء مدة العدة من وفاة الزوج فلو بلغها خبر وفاته بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام فليس عليها عدة

النفقة

هي الكفاية من مآكل وملبس ومسكن وتجب على الزوج لزوجته وعلى السيد لخادمه وعلى الوالد الموسر لولده الفقير العاجز عن الكسب وعلى الولد الموسر لوالديه الفقيرين وأما نفقة الاقارب فهي من باب الاحسان وصلة الرحم وتقدير النفقة مختلف فيه والصحيح ما قال الله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر

- ٤٣ -

عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله والمراد منها الكفاية بالمعروف على حسب الاحوال والاشخاص فنفقة الغني غير نفقة الفقير ونفقة البادى غير نفقة الحاضر وزمن الخصب غير زمن الحذب

الرضاع المحرم

هو خمس رضعات متفرقات ولا بد ان يكون الرضاع قبل مضى الحولين على الطفل ولا بد من وجود اللبن في المرضعة ومن اهل العلم من قال ان الرضاع قليله وكثيره في التحريم سواء ولكن المعتمد الاول من حيث الدليل

العتق

هو تحرير المملوك وفي الحديث من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه وافضل الرقاب انفسها ومن ملك والديه او اولاده عتقوا عليه أى صاروا احرارا بمجرد ملكه لهم ويجوز العتق على عمل معلوم يعمل المملوك لسيده ويجوز العتق بالموت وتجاوز مكاتبة المملوك على مال يؤديه للسيد فيعتق عند الاداء ولا يجوز بيع ام الولد وتعتق بموت سيدها

اليمين

لا يصح اليمين الا باسم الله او بصفة من صفاته ويحرم الحلف بغير ذلك ومن حلف على شيء ورأى غيره خيرا منه فعله وكفر عن يمينه ويمين اللغو لا يؤاخذ عليها العبد وهي كقولك لا والله وبلي والله بلا قصد الغموس هي يمين الكاذب وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة على الخيار فان عجز عن واحدة من الثلاث صام ثلاثة ايام

النذر

لا يجوز الا بما يوجب الله من الاعمال الخيرية ويحرم النذر بالمعصية كما يفعله جهلة المسلمين من شد الرحال لاهل القبور وذبح الذبائح للاموات ومن يبر بنذره فعليه كفارة اليمين

الاطعمة

الاصل فيها الحال حتى يرد التحريم ولا يحرم منها الا ما حرمه الله ورسوله وقد جمعت الآية الشريفة جملة من ذلك وهي قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به

والمنخقة والموقوذة والمتردة والنطحية وما اكل السبع الاماذكيتم
وما ذبح على النصب (وورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم
كل ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير والجرم الاهلية

الصيد

هو ما يصطاد وفي الحديث ما صدت بقوسك فذكرت اسم
الله عليه فكل وما صدت بكلكم المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل
وما صدت بكلكم غير المعلم فادركت ذكاته فكل والمراد بذكر
الله عند الرمي وفي وقت ارسال الكلب ومثل القوس ارسال الرمح
والسيف وكل ما يقتل بحد كالسلاح الحديث مثل الشوزفي والموزر
وما اشبه ذلك فانها تقتل بخزق اى تنفذ بسهولة اكثر من السيف
والرمح

واما ما صيد بمثل كالحجارة والعصا والفخ فان اردت
بالصيد حياة وذاكته فهو جائز اكله وان لم تدرك ذكاته فهو حرام

القضاء

يحرم على الحاكم ان يولي القضاء من كان طالبا لهذه الوظيفة
او كان حريصا عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لانولي هذا احدا

يسأله او احدا يحرض عليه وتحرم تولية المرتشي لقوله صلى الله
عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشي ومن كان ملعونا فلا تجوز
توليته لهذا المنصب العظيم والسبب في ذلك ان الرشوة يترتب
عليها مفسد عظيمة من تبديل حكم الله ورسوله وظلم العباد
واختلاف النظام وزوال حكم السلطان

وعلى الحاكم ان يولي عدلا امينا تقيا نزيها معروفا بالعفة
والاستقامة وتحرم الهدية للقاضي اذا هديت له لاجل هذا المنصب
• وعليه التسوية بين الخصمين والسماع منهما قبل الحكم وتجوز
له الشفاعة وارشاد الخصمين للصالح

الدعوة والبيئات

الدعوى هي الحجة التي يقيمها المدعي عند الحاكم
المدعي هو الذى يطلب الحق بزعمه
المدعى عليه هو المطلوب منه الحق

البيئات التي يحكم بها القاضي

(١) اعتراف المدعى عليه بالحق

(٢) اثبات الحق بشهادة رجلين وشهادة الرجلين تقبل في جميع الدعاوى الا للزنا فشهوده اربعة

(٣) اذا كانت الدعوى بالمال او ما يقصد منه المال كالبيع او الشراء والشفعة يحكم بها الحاكم بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او شاهد ويمين المدعي

(٤) اذا لم يكن للمدعي بينة مما تقدم فله تحليف المدعي عليه فمتى حلف يحكم الحاكم باسقاط ما يطلبه المدعي وان امتنع من الحلف ترد اليمين على المدعي فاذا حلف ثبت له الحق وان امتنع فليس له شيء

الشهادة

لا تقبل الا من حر بالغ عاقل ولا تقبل شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لو اديه وتقبل عليهما ولا تقبل شهادة السيد لعبده ولا شهادة العدو على عدوه وتقبل شهادة الاخ لاخته ولا تقبل شهادة من جر لنفسه نقعا او دفع عنها ضرا كشهادة صاحب الدين للمفلس بدين له على رجل اخر وكشهادة الشريك لشريكه بنفى الدين الذى عليه وينبغى تفريق الشهود عند الاداء ومتى حصل الجرح على الشهادة فلا بد من التزكية

الذبح

لا بد ان يكون بشيء قاطع كالسكين وما اشبهها وان يكون الذبح بالمذبح المعلوم مع قطع الودجين وهما عرقان بينهما الحلقوم وتصح ذبيحة اهل الكتاب لقوله تعالى (وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) ولا بد من ذكر اسم الله على الذبيحة عند الجمهور وعند الشافعية تسن التسمية وتصح الذبيحة ولو لم يذكر عليها اسم الله وكل ما ذبح للنجن والاصنام او لاهل القبور فهو حرام



الجنابة

تنقسم الى ٣ اقسام (١) العمد (٢) شبه العمد (٣) الخطأ
فالعمد هو قصد الجاني قتل الانسان بشيء قاتل من الاسلحة
القاتلة وشبه العمد هو أن يقصد الانسان ضرب الانسان بشيء
لا يقتل كالعصا والحجر الصغير ولكن المضروب مات من ذلك
والخطأ أن يقصد الانسان رمي صيد فأصاب الانسان ومات ففي
شبه العمد والخطأ لا يقتص من الجاني وانما عليه الدية وفي العمد
يقتل الجاني الا ان يتنازل أولياء القتل الى الدية أو العفو والدية
مائة من الابل أو قيمتها وقد انتهت من كتابة هذه السطور في
العشرين من محرم سنة ١٣٤٣ هـ

يوسف بن عيسى
القناعي

